

المُلخَص

ظاهرةُ الجمودِ في العربيةِ ظاهرةٌ واسعةٌ متفرقةٌ في أبوابِ النحوِ والصرفِ، ولذا سعى الباحثُ إلى جمعِ شتاتها وبيانِ أحكامها واستخلاصِ خصائصها بصورةٍ شاملةٍ للكشفِ عن حقيقةِ هذه الظاهرةِ وأسبابها وأصولها ومساراتها وامتداداتها في تراثِ العربيةِ قديماً وحديثاً وتحولاتها البنيويةِ والموقعيةِ.

وقد جاء الموضوعُ في بابينِ وخاتمةٍ، ويسبقُ ذلك (مدخلُ الرسالة)، وفيه تناولَ الباحثُ جهودَ القدماءِ والمحدثينَ في تقسيمِ الكلمةِ وصلةِ هذِي التقسيماتِ بالجوامدِ.

أما البابانِ الرئيسانِ للرسالةِ فقد عرضهما الباحثُ كما يلي:

البابُ الأولُ: فصولُ الجوامدِ في العربيةِ، وفيه فصلان:

الفصلُ الأولُ: الجوامدُ: أقسامُها وخصائصُها، وفيه مبحثان:

المبحثُ الأولُ: الجامدُ والمشتقُ: مدخلُ مصطلحيّ.

وتناولَ فيه الباحثُ بالتحديدِ والفصلِ مصطلحيّ (الجامدِ) و(المشتقِ) وما تفرَّعَ عنهما من مصطلحاتٍ في الدرسِ النحويِّ قديماً وحديثاً مع الإلمامِ بشيءٍ من امتداداتِ المصطلحِ في التراثِ اللغويِّ العالميِّ.

المبحثُ الثاني: تقسيمُ الجوامدِ، وفيه مطلبان:

المطلبُ الأولُ: أهميةُ التقسيمِ ومعاييرُهُ.

وأهميةُ التقسيمِ تتلخَّصُ في حفظِ اللغةِ من الوقوعِ فريسةً للبسِ.

وبناءً على معيارَي (البنيةِ الصرفيةِ) و(التركيبِ) رأى الباحثُ أنه يمكنُ تقسيمُ فصولِ الجوامدِ أربعةَ أقسامٍ رئيسيةٍ تشملُ أنواعاً فرعيةً، هي:

القسمُ الأولُ: الاسم.

القسمُ الثاني: الأفعالُ الجامدة.

القسمُ الثالثُ: الخوالبُ (وفيها: أسماءُ الأفعالِ والأصوات). القسمُ الرابعُ: الحروف.

المطلبُ الثاني: خصائصُ الجوامدِ:

وقد عرَضَ فيه الباحثُ أنواعَ الجوامدِ الفرعيةِ تفصيلاً، وعالجَ خصائصها الصرفيةَ وما انبَنَى عليها من آثارٍ تركيبيةٍ مما ساعدَ على الكشفِ عن مواضعِ التقاطعِ والتفاعلِ بين دائرتيّ النظامين: الصرفيِّ والنحويِّ في العربيةِ.

الفصل الثاني: تشقيقات الجوامد البنيوية.

وفيه بين الباحث أن لفظ (التشقيق) يلائم مرحلة التوليد الأولى من الجامد بحيث تكون هذه الكلمة المؤلدة هي باب الدخول إلى سلسلة المشتقات القياسية التي ينطبق عليها مصطلح (الاشتقاق) تمام الانطباق.

الباب الثاني: مسارات التحول بين الجمود والوصفية.

وقد تناول فيه الباحث التحولات الطارئة على الكلمة بين قطبي الجمود والوصف في مسارين عكسيين من الجمود إلى الوصفية، ومن الوصفية إلى الجمود على مستويات ثلاثة: الدلالي والصرفي والنحوي، وفيه فصلان:

الفصل الأول: تحولات البنية بين الجمود والوصفية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التحول الدلالي للبنية. المبحث الثاني: التحول اللفظي للبنية.

الفصل الثاني: أثر الموقعية في تحولات البنية بين الجمود والوصفية.

وتناول فيه الباحث شرطي الجمود والاشتقاق في موقعيّات محدّدة كالنعت والحال والبدل والتمييز...، وأثر الموقعية في التحولات الترددية بين الجمود والوصفية. وبين مساري التحول يتولّد مسار ثالث تراوغي فيه الكلمة بين القطبين، فتقع فريسةً للمتنازعين: الجمود والوصفية.

وقد عالج الباحث هذه المسارات الثلاثة التي تضبط إيقاعها الموقعية في مبحثين:

المبحث الأول: الموقعية بين اشتراط الجمود والاشتقاق.

المبحث الثاني: تأويلات الموقعية بين تنازع الجمود والوصفية.

وقد أثمر هذا البحث مجموعة من النتائج أهمها:

الأولى: أثبت البحث أن نظرية (الأصل والفرع) التي طبّقها نحائنا القدامى في قضية (الاشتقاق) ذات مقدرة تفسيرية عالية مما أمكن الباحث من تطبيقها على أقسام الجامد في العربية، وقد أثمر ذلك:

أ. إثبات أن الأنواع الفرعية لكل قسم من أقسام الجامد ليست سواء في درجة الجمود.

ب. أن لكل قسم من أقسام الجامد أصلاً نموذجياً أو فرداً نمطياً يحمل كل السمات الرئيسة

للقسم الذي ينتمي إليه، ولذا جعله نحائنا حجر الزاوية في تعريفاتهم.

الثانية: قدّم الباحث تقسيماً جامعاً فيه حصر شامل لأنواع الجوامد في العربية بعد أن كانت مفرقة في المصنفات النحوية.

الثالثة: أثبت البحث أن ثمة تجاذباً بين (أسماء الأجناس) و (الجمود)، كما أن هناك تجاذباً بين

(الجمود) و (الارتجال) و (السماع) و (عدم النقل) و (الوضع) و (الاستئناف) و (الاختراع) و (الشيوخ)

و(الإبهام)، وتلك جميعاً سماتٌ أصيلةٌ في (اسم الجنس) على تفاوتٍ في نسبة توفُّرها في كلِّ نوعٍ من أنواعه.

وفي المقابل وَجَدْنَا تَجَادُبًا واضِحًا بين (الأسماء المشتقة) و(القياس).

الرابعة: إذا كان الجمودُ أصلًا في الأسماء فهو طارئٌ على الأفعال بطريق التركيب، نحو: (حَبَّذا)، أو استعمالها استعمالًا مخصصًا وهذا أكثرُ ما يكون في الأفعال الجامدة السماعية كاستعمال (قُلٍّ) للدلالة على النفي أو بِقَصَرِ استعمالها مع اسمٍ مُعَيَّنٍ كاستعمال الفعل الماضي (تبارك) مُسْنَدًا إلى لفظ الجلالة (الله).

ومن أسباب جمود الأفعال أيضًا نَقْلُها لأداء معنى مَخصوصٍ كـ(نعم، وبئس)، وقد يكون عاملُ الزمنِ دورًا في تجميد بعض الأفعال بإماتة بعض تصريفاتها، كالفعل المضارع (يسوى) الذي أُميتَ - في الاستعمال - أمره وماضيهِ.

ومن أسبابه أيضًا استعمالُ الفعل في معنى نحوي عام كان حَقُّه أن يؤدي بالحروف، كمعنى النفي في الفعل (ليس)، ومعنى الترجي في الفعل (عسى)، ومعنى الاستثناء في الفعل (عدا)... وغيرها، كذا لا يمتنع أن يجتمع أكثرُ من سببٍ للجمود في الفعل الواحد.

الخامسة: بَيَّنَّ البحثُ أنَّ أصالة كلِّ حرفٍ في بَنَى (حروف المعاني) تعكس مَظْهَرًا من أبعد مظاهر الجمود اللغوي، فقد اجتمع في كلِّ ألفاظِ هذا البابِ سِمَتَا (الجمود، والبناء)، والمناسبة الجامعة بينهما أن (الجمود) يعنى لزوم بَنِيَّةِ الكلمة صورة واحدة من حيث تكوينها الصرفي، كما أن (البناء) يعنى لزوم آخر الكلمة ضَرْبًا واحدًا من السكون أو الحركة، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل.

السادسة: بَيَّنَّ البحثُ أنَّ في العربية - حَصْرًا - ثلاثة مساراتٍ رئيسةٍ للتحوُّلات الترددية بين الجمود والوصفية: دلالية، وبنوية، وموقعية.

وقد كان في كلِّ مسارٍ رئيسٍ مسارانِ فرعيانِ مزدوجانِ من الوصفية إلى الجمود ومن الجمود إلى الوصفية.

السابعة: أوضح البحثُ أنَّ المخزونَ الزَمَنِيَّ في بَنِيَّةِ الكلمة كان له أثرٌ عميقٌ في التحوُّلات من الوصفية إلى الجمود، فقد يصيبُ الكلمة - مع تطاولِ العهود - التحجُّرُ بحيثُ يَنْضُبُ منها كلُّ أثرٍ للوصفية في الاستعمالات التراثية والمعاصرة على نحو ما رأينا في كلمة (الصحراء) التي طوت بَنِيَّتَها عصورًا وأزمنةً من التحوُّلات.